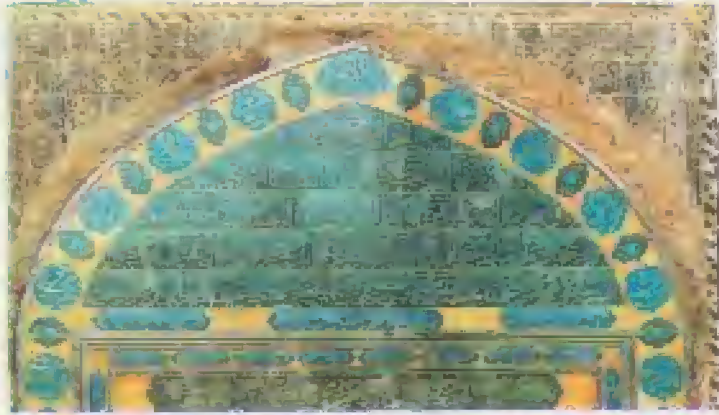


المورد



مجلة تراثية فصلية محكمة

تصدرها وزارة الثقافة والاعلام
- دار الشؤون الثقافية العامة -

جمهورية العراق
المجلد السابع والعشرون
- العدد الثالث -
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

المورد

مجلة نثرية فصلية محكمة

تصدرها وزارة الثقافة والإعلام - دار الشؤون الثقافية العامة - جمهورية العراق
المجلد السابع والعشرون - العدد الثالث - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

رئيس التحرير
الدكتور محمد عبد المطيب البكاء

• في هذا العدد

• إن نوافع سيديويه الى القول بـ (نظرية العامل) كانت نوافع لغوية بحتة ترجع أول ما ترجع الى محاولته تأسيس نظرية توحيد الظاهرة الاعرابية في الأسماء والأفعال فتجعلهما يخضعان للظاهرة الاعرابية نفسها . ص ٦ .

• دراسة الفكر التخطيطي في بلاد الرافدين تعقل البحث عن الجنور والاصول الحقيقية للماضي لادراك المضمون الذي أوجد هذه الحضارة العريقة بهدف استلهم النهج الصحيح في مسيرتنا نحو المستقبل . واعتماد التراث الحضاري لاقامة نهضتنا المعاصرة . ص ٢١ .

• اختلفت أسماء المدن ، والقرى ، والقصبات ، والقصور ، والحصون في كتب الباحثين في تاريخ الاندلس وآدابها ، ولاسيما لدى المترجمين . وفي عودة الى المراجع والمصادر المهمة التي وردت فيها تلك الأسماء ، كان فهرس (أسماء الأماكن الاندلسية) مرتباً على وفق حروف المعجم العربي يقابله الاسم الاندلسي لكي يقيد من تلك الباحث والدارس والمترجم . ص ٤٨ .

• اللافت للنظر في رسالة الغفران حضور الحوار في بعض مقاطعها بشكل يكاد يطمس حكايتي الأفعال والأقوال ، وهذا البحث محاولة للاستفادة من نتائج البحث السردي واللغوي التداولي . في الكشف عن البنية التي تنظم حكاية الأقوال في هذا النص السردي العريق . ص ٩٨ .

المحرر

الهيئة الاستشارية

الاستاذ هلال ناجي

أ. د. سامي مكي العاني

أ. د. محمود عبد الله الجادر

أ. د. عماد عبد السلام رؤوف

الاستاذ اسامة النقشبندی

مدير التحرير

د. هادي شوكت بهنام

علاقات التحرير

نبوية خليل

الإشراف اللغوي والتصحيح

خالد الخزرجي

التصميم والإخراج الفني

جنان عدنان

• عنوان المراسلة

• دار الشؤون الثقافية العامة - الأعظمية - ص. ب. ٤٠٣٢

• بغداد - جمهورية العراق

أسعار :

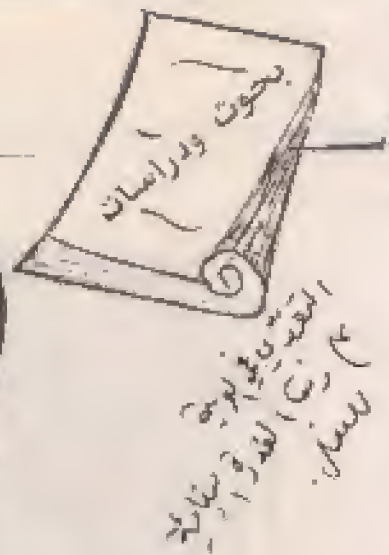
العراق : ٢٠٠ دينار ، الأردن : ديناران ، الإمارات : ٣٠ درهما ، اليمن : ٢٠ ريال ، البحرين : ديناران
مصر : ٣ جنيهات ، ليبيا : ٣ دينار ، الجزائر : ٦٠ دينار ، تونس : ديناران ، المغرب : ٣٠ درهما

حق المشاركة السنوي :

١٢٠ دولاراً ، دول العالم الاخرى : ٢٠٠ دولار

المفهوم التكويني للمعامل النحوي عند سيبويه

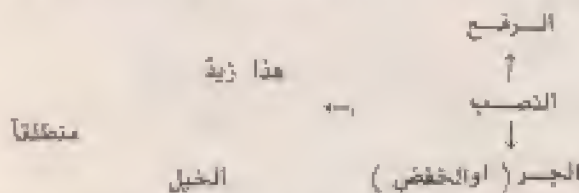
« دراسة وتحليل »



د . حسن عبد الغني الأسدي
كلية المأمون الجامعة

د . غالب فاضل المطلبي
كلية التربية / الجامعة المستنصرية

يحتل فيها كل اسم مقاماً معينه ، ولنا أن نزع هذا أن تلك النظرية لم تترك لنا من شيء سوى تلك المصطلحات التي ألفناها فلم ندقق في معانيها ولم نضع النظر في علاقة بعضها ببعض ، نعني بذلك مصطلحات النصب والرفع والجور (أو الخفض) . فهي مصطلحات إنما نشأت من احساس ما بمفهوم المقامات أو الدرجات التي تستقر فيها الاسماء في الكلام على نحو ما :-



ومن الممكن أن يلاحظ في تلك المصطلحات أن النصب يظهر كأنه نواة تلك الدرجات فمنه يكون الرفع ومنه يكون الخفض (← ↑) ولعل محافظة سيبويه على تقديم النصب في ترتيبه لهذه المصطلحات شيء يعضد هذا . ولنا أن نزع أيضاً أن نقطة ضعف مثل هذه النظرية كانت كامنة في أنها لم تكن توفر تفسيراً (شاملاً) . إذ إنها لا تستوعب الظاهرة الاعرابية في الأفعال ، وكان ذلك كان سبباً في اندثارها ونسبائها ، وسبباً في أن تظهر نظرية أخرى يكون في ميسورها أن تستوعب ظاهرة الاعراب في الاسماء والأفعال على حد سواء وأن تفسرها تفسيراً واحداً ينزع بنا عن النظر في

أول اشارة إلى نظرية العامل كانت في الصفحة الثانية من الكتاب في ذلك الباب الذي نحنون به « هذا باب مجاري أواخر الكثر من العربية »^(١) تكلم سيبويه فيه على العلامات الاعرابية التي هي النصب والجر والرفع والجزم على أنها آثار traces لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه «^(٢) فربط بذلك الظاهرة الاعرابية ربطاً لا ليس فيه بنظرية العامل ، بيد أن المتأمل في تعليقات سيبويه يصعد ذلك يجد أن العامل عنده ذو طبيعة لغوية محض ، إذ كان عمله عنده في الاغلب قائماً على ما يصطلح عليه هو (بالمتعدي)^(٣) أي خلق مجالات نحوية في داخل البنى النحوية لتستقر فيها المقولات Categories^(٤) وهو أمر واضح الوضوح كله في كلامه على عمل الفعل داخل بنية الجملة ، وعنوانات أبوابه النحوية بعد مقدماته تشير اشارة مباشرة الى هذا الأمر ، إذ جعل الفعل هو المتعدي الى الفاعل والمفعولين^(٥) والمفعول المطلق^(٦) وظرف الزمان^(٧) وظرف المكان^(٨) .

وأكبر الظن أن دوافع سيبويه بالقول بنظرية العامل كانت دوافع لغوية بحتة ترجع أول ما ترجع الى محاولته تأسيس نظرية توحد الظاهرة الاعرابية في الاسماء والأفعال فتجعلهما يخضعان للظاهرة الاعرابية نفسها .

وشمة ظن في أن نظرية ما في تفسير هذه الظاهرة لمي الاسماء كانت قد وجدت - في أقل تقدير - عند حاجة أوائل ، وكانت تلك النظرية تقوم على وجود مقامات أو درجات للاسماء في الكلام

المفعولات نفسها إلى النظر في اليس .

إن من المهم في هذا الشأن أن نشير إلى صاليتين نجد أن لهما أهمية عالية في تفسير سيبويه لمصانة الاعراب :-

الأولى : أن سيبويه يقدم في أغلب كلامه على الاعراب النصب على الجرح والرفع . بل نكاد نزع أنه ما تنازل عن تلك إلا في حالة تعلق الموضوع بحالة اعرابية غير النصب .^(١١٠) وبخلاف أن ذلك كان بسبب من أنه كان ينتظر إلى أن عمل الفعل الذي هو عنده رأس العوامل كلها فانه على (التمدي) إلى المفعولات لا التمدي إلى الفاعل . إذ إن علاقة التمديه بين الفعل والفاعل عنده إنما هي ضرب من علاقة تلازم فظهور الفعل في الجملة يفرض بالتلازم محلاً للفاعل بعده وهو محل لا يمكن أن يفرغ أبداً . بل لنا أن نذهب في هذا الأمر إلى القول إن إنشاء مثل ذلك المحل إنما هو سمة تعرف بها الفعل من غيره مما استعمل على معنى الفعلية كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو المصدر . يقول سيبويه في هذه العلاقة اللزومية : « إن الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل »^(١١١) ويقول أيضاً : « ألا ترى أن الفعل لا يذ له من الاسم والألم يكن كلاماً »^(١١٢) . ولا يفرغ الفعل عنده من الفاعل . يقول : « وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعل قد عمل في الاسم . لأنك لا تلفظ بالفعل فارغاً »^(١١٣) . وإذا كان للمتكلم أن يطلب حذف الفاعل من سنية الجملة لقصد ما خازن عنصراً من المفعولات يحل محله سناً إليه لا فاعلاً لأن الفاعل يبقى ملاحظاً على الرفع من انشغال محله بذلك العنصر . وقد ضرب لنا سيبويه في هذا الشأن أمثلة في أن يحل المفعول في محل الفاعل فيؤدي بذلك وظيفة نحوية مزدوجة هي أن يكون محلاً لمحل الفاعل في البنية وأن يؤدي في الوقت نفسه وظيفته في المفعولية في المحتوى الدلالي . أو أن يحذف المفعول به أيضاً فيحل الظرف لتلك العلة محل الفاعل في التلازم ومتى سيبويه في هذا : صيد عليه يومان أي في يومين . أو أن يحل المفعول المطلق في ذلك المحل كقوله : بسط عليه مرتان أو سير عليه سير شديداً . ويقول سيبويه : « ننتقل صيد عليه يومان . وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ولكنه اتسع واختصر »^(١١٤) . فيلاحظ أنه يعتمد على بنية دلالية ولولا إدراك هذه البنية لما اتضح المراد وقوله (اتسع واختصر) إشارة إلى البنية النحوية الأساسية التي كانت عليها الجملة قبل التحويل . يقول سيبويه (فمن ذلك قولك على قول السائل : أي سير سير عليه فتقول : سير عليه سير شديداً . وضرب به ضرب ضعيف فأجريته مفعولاً والفعل له »^(١١٥) . بمعنى أن المحتوى الدلالي يكشف عن سياق لغوي يُظهر أن المفعول المطلق قد اسند إليه السير في سير عليه سير شديداً أي حين بقي الفاعل ملاحظاً في هذا النمط وأن شغل الفعل بغيره . ويقول أيضاً : « وسمعت من أثق به من العرب يقول يسط عليه مرتان . وإنما أراد : بسط عليه العذاب مرتين »^(١١٦) .

والجسالة الثانية : وجود ظاهرة اعرابية (قبلية)^(١١٧) في

الاسماء تكون فيها قبل دخولها في البنية النحوية وقيل تعرضها للعوامل المختلفة . فقد ذهب سيبويه إلى أن الأسماء كانت مشتتة على مظهر اعرابي هو (أصل) فيها قبل أن تدخل في البنية النحوية . وهو الرفع . وهو عند لا يكون لعامل داخل على تلك الأسماء بل سمة مفعولية *Categorical Feature* أصيلة فيها . يقول بشأن الاسم في هذا الصدد : « وأعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء . وإنما يدخل الناصب والواقع سوى الابتداء . والجار على الصنف ... فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد . والفكرة قبل المعرفة »^(١١٨) .

إن سيبويه من خلال نظريته التي جمع فيها النظامين الاعرابيين للأسماء والاقوال - قد عمل على إخضاع الأفعال لتصوراته الخاصة بالحالة اعرابية القبلية للأسماء . كي يستطيع أن يفسر الاعراب بالرفع الذي يظهر على بناء الفعل . وبخلاف أن تمام ذلك كان من خلال إصرار سيبويه على الاصطلاح لأفعال هذا البناء بـ (الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين)^(١١٩) وتفسير تلك المضارعة في أنها كانت في المعنى . ويقول : « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك لفاعل . حتى كأنك قلت : إن زيداً لفاعل قبيما تريد من المعنى »^(١٢٠) وقال أيضاً : « ألا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى »^(١٢١) . بيد أننا نلاحظ ههنا أن المعنى عنده إنما هو معنى الزمن . فكما أن اسم الفاعل مبهم الزمن . وإذا عُرِي من قريضة ظرفية أو من تكوين عامل أو من إضافة صار إلى الدلالة على الحال . فكذلك أمر ببناء (يفعل) فهو مضارع له من هذه الجهة في أنه إذا عُرِي من القريضة الظرفية أو الإداة المخلصة كالسین وسوف خلص إلى الدلالة على الحال . فكان سيبويه وجد في هذه المضارعة ما يدفع إلى أن يكون المضارع معرباً وإن يشتمل على صفة الرفع القبلية على النحو نفسه الذي يشتمل عليها فيه الاسم . يقول سيبويه : « هذا باب وجه دخول الرفع على هذه الأفعال المضارعة للأسماء . [علم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بنى على مبتدأ / أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مبرور أو منصوب فإنها مرفوعة وتكونونها في هذه المواضع الزمتها الرفع . وهي سبب دخول الرفع فيها »^(١٢٢) فإن تكن هذه الأفعال في حالة الرفع فذلك هو الأصل فيها . وهي لتغير عامل أحدث فيها الأثر . إذ إن ذلك الأثر يظهر عند تحولها إلى النصب أو الجزم . يقول : « هذا باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها »^(١٢٣) .

وإذا تم لنا الاقتران بتلك القبلية اعرابية : فإن ذلك يدل على أن ما اصطلاح عليه بالعوامل المعنوية إنما هو اختراع متأخر عن عصر سيبويه أو هو تعديل فلسفي أجراه نحاة متأخرون عنه خرجوا عن تلك القبلية فأخرجوا نظرية العامل السيبويهية من مجالها اللغوي الذي يعنى بالفعل بوصفه رابطاً للبنية إلى مجال فلسفي يعنى بالعلة والمعلول .

إن قبلية (الرفع) جعلته يحتل في نظرية الاعراب السيبويه مرتبة أدنى من مرتبة (النصب) إذ إنه لا يكون أثراً اعرابياً إلا في مجال المسند اليه (بالمصطلح السيبويهي) وهو مجال تلازم يكون الفاعل أو ما حل محله بالبنية التي تبدأ بفعل والمبنى عليه من الكلم في البنية التي تبدأ باسم ، فكان علاقة الاستناد بذلك تحافظ على الحركة الاعرابية قبلية التي هي (الضمة) بسبب من ذلك التلازم ، في حين أن النصب يعقل أثراً في شبكة من المجالات هي مجالات لا يولدها إلا الفعل أو حدثه ، فكان سيبويه قد أراد بإبراز النصب أن يشير إلى أن عمل الفعل الحقيقي إنما يكون في (انشاء) مجالات المفعولات ، وبذلك يكون النصب هو الأثر الأعلى مرتبة في عمل الفعل (الذي هو عامل فعال كبير على نحو ما سنذكر بعد حين) ونخال أن سيبويه قد قدمه لهذه العلة في ترتيبه للألقاب الاعراب .

إن تقديم النصب على غيره عند سيبويه سيختفي بعد ذلك ليتقدم الرفع عليه ، ولعل أول من أظهر ذلك ابن السراج (٣١٦ هـ) في أصوله^(١٢١) ، جئ إلى ذلك تصور فلسفي في أن الرفع ثقل ، يقول أبو اسحاق الزجاج « إن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرتة وذلك ليقول في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون »^(١٢٢) وكذا يقول أبو البركات الأنباري « أن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ، ويكون له مفعولات كثيرة ، فعنه ما يتعدى إلى مفعول واحد ومنه ما يتعدى إلى مفعولين ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، مع أنه يتعدى إلى خمسة أشياء هي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول والحال وليس له إلا فاعل واحد وكذلك كل فعل لازم يتعدى إلى هذه الخمسة ، وليس له أيضاً إلا فاعل واحد ، فإذا ثبت هذا فإن الفاعل أقل من المفعول والرفع أثقل والفتح أخف ، فاعطوا الأقل الاتقل والأكثر الأخف ليكون ثقل الرفع موازياً لقلته الفاعل وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول »^(١٢٣) ، فكان نظرية العامل قد أخذت بعد سيبويه طريقاً أخرى ، واعيدت صياغتها في منهجية جديدة خرجت بها من حقله اللغوي إلى حقل فلسفي يفرغ إلى أن يكون النحو ضرباً من المحاكمة العقلية أو المناقشة المنطقية ، ولم تجد في العامل سوى وظيفة واحدة هي (الأثر) ، فإذا وجدت أثراً ولم تجد عاملاً سابقاً عليه احتالت لنفسها في أن تجد عاملاً معنوياً أوجد ذلك الأثر ، وهكذا ظهر عاملان معنويان هما (الابتداء) و (التجرد) أو (التعري)^(١٢٤) ليفسرا لنا ظهور الرفع في المبتدأ وبناء (يفعل) المتجرد من البانصب والجازم وبذلك أعيدت صياغة (الاعراب القبلي) الذي فسر سيبويه به الرفع في المبتدأ من الأسماء والرفع في بناء يفعل المبتدأ به أبداً صياغة أخرجته من انظاره اللغوي .

إن تلك الصياغة قد صدقت عن جوهر فكرة (العمل) بمفهومها اللغوي الذي يعني القدرة على انشاء مجالات نحوية Syntactic Fields داخل البنى النحوية ، فنقلت نظرية العامل من

نظرية تفسر تكون تلك البنى وتربط بين مفهومي المفعولة Category والبنية Structure في تصور تحوي واحد إلى نظرية ذات نزعة شكلية تحاول أن تجد مسوغاً فلسفياً لا لغوياً لظهور العلامات الاعرابية ، وفي الحق إن هذا المنحى الفلسفي كان موضع نقد شديد من ناحية شتى : من القدماء كان ابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ) أول من هاجم في كتابه (الرد على النحاة)^(١٢٥) فكرة العوامل صراحة ، ولعل ذلك كان بسبب من مذهبه الذي يفرغ إلى عدم تبني آليات باطنية لفهم النصوص ، لأن النصوص ظاهرة واضحة بنفسها ، ثم تجاوزت هيمنة لفظية النص عنده النصوص الدنيوية إلى الفهم الظاهري لسائر النصوص ومن ثم نرى ابن مضاء بل نرى أهل الظاهر عامة قد نجوا إلى أن يفهموا اصطلاح (العامل) فهماً يخرجهم عن حقله اللغوي إلى الحقل التكويني الخاص بخلق الأفعال ، لقد فهموا أن العامل يعني الفاعل ولما كان الفاعل الحقيقي هو الله (عزت قدرته) وهو على نحو ما يعتقدون خالق جميع الأفعال وجب إلغاء هذه الفكرة وتبع ذلك إلغاء الملل لأن العلة الأولى هي إرادة الله^(١٢٦) ، بيد أن ابن مضاء لم يكن أول من بذر تلك البذرة في أن العامل إنما هو الفاعل ، إذ سبقه إلى ذلك ابن جني (ت ٣٩٥) الذي كان أكثر احتشاشاً في هذه المسألة فربط الاعراب بالمتكلم نفسه فهو عنه العامل الحقيقي^(١٢٧) ، وعلى أية حال فقد تحول العامل عند ابن مضاء من آلية ربط في البنية النحوية إلى معضلة كلامية ، ومن المحدثين كان المرحومان إبراهيم مصطفى^(١٢٨) والدكتور مهدي المخزومي^(١٢٩) - وبسبب من نزعة لغوية خالصة وتأثير مباشر من سيادة المنهج الوصفي - أكثر النحاة المعاصرين هجومياً على نظرية العامل بصيغتها التي ظهرت بعد التحول عن الفكر السيبويهي . لقد حاول المرحومان العودة بالنحو إلى ما تصوّراه أنه منابعه الأولى ، وفي ضوء تفسيرات كوفية (عند الدكتور مهدي المخزومي على نحو خاص) أن يجدا تفسيراً آخر للظاهرة الاعرابية في أن حركات الاعراب إنما كانت تمثل علامات Markers لا أثاراً traces لمعان نحوية ، ونزعم أن تفسيرهما لا يخرج بهما بعيداً عما اصطلاحنا عليه بالمجالات النحوية وهو صلب نظرية العامل بصيغتها السيبويهية ، بيد أننا يمكن أن نلاحظ في هذا الصدد أمرين :

الأول ، أنهما لم يفصلا نظرية العامل السيبويهية ذات الصيغة اللغوية المحض عن نظرية العامل التي ظهرت بعد سيبويه ، فكان هجومهما منصّباً على النظرية عامة من غير أن يشير إلى وجود نظريتين مختلفتين في النظر والمنهج ، وإن ما جاء به إنما يعود في أصوله إلى النظرية السيبويهية نفسها ، والقاضي : أن ثمة نقصاً أساسياً في نظريتهما عن تلك الآثار الاعرابية إذ إنهما عادا بها من نظرية تعنى بالبنية أساساً ثم يبني مقولته ثانياً إلى نظرية تعنى بالمفعولة الاسمية ونظام اعرابها ، تخلصت تلك النظرية إلى تفسير الظاهرة الاعرابية في الأسماء حسب . أما

الافعال فقد كانت في رأي الدكتور المخزومي (رحمه الله) لا تتحمل المعاني الاعرابية إذ لا يسند اليها ولا يضاف اليها ولا تكون مفعولاً^(٢١).

إن تقويمنا لهذه التصورات لا يخرج بعيداً عن مفهوم المجامات النحوية ، وهو جزء من نظرية العمل في هذا التحليل الذي ندعو اليه وبما كان ضياع التصور الاول (مفهوم الربط) قد اكتسب بعداً جديداً بعد الرفض الذي اعتمدته الوصفيون من الباحثين العرب برفضهم مسائلتي التقدير والتعليل للظواهر اللغوية على أن بعض الباحثين وهو د. نصر حامد أبو زيد قد عبر تعبيراً دقيقاً الى حد ما عن ذلك المفهوم الاول الذي وصفه سيبويه ، بقوله « أن العامل مفهوم ذهني لتفسير ظاهرة لغوية هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة »^(٢٢) على أن هذا المفهوم يقف جنباً الى جنب مع البديل الذي كان اقترحه الدكتور تمام حسان في محاولته لإعادة وصف قواعد اللغة العربية وصفاً جديداً راجع فيه بين المعنى والمعنى فرأى أن تستقطب نظرية العامل وأن تقام القرائن المعنوية واللفظية مقامها ، ويعمل بالقرائن النحوية ، الاسناد والتعدي والغائية والمعية والظرفية والتقوية والملازمة والتفسير والاخراج والخلاف والنسبة والتبعية ، وبالقرائن اللفظية ، العلامة الاعرابية والرتبة والضعفة والمطابقة والربط والانسجام والاداة والتفقيص^(٢٣) . وكان عمل الدكتور تمام على نحو ما فعل لما حصل عند المتأخرين من تحاة العربية من هيمنة جانب واحد من نظرية العامل ، هو الحركة الاعرابية .

إن فهم (العامل النحوي) فهُماً يجمعه المفهوم الذي تقوم عليه عمليات الربط في البنية النحوية لم يكن مفهوماً بعيداً عن تصورات النحاة القدامى ، بل أن ابن مضاء الذي سعى الى طرد نظرية العامل بتأثير عقيدتي واضح ، قد أدرك ذلك الأمر ، يقول : « بل رغم النحويون أنهم لم يريدوا بقولهم في أزيداً أكرهته ، وما شبهه أن أكرهت الذي انتصب به زيد مراداً المبتكلم ، ولا أن الكلام نفس بونه ، وإنما هو شيء موضوع مصطلح عليه ، يتوصل به الى الحق بكلام العرب ، كما فعل المهندسون حين وضعوا خطوطاً صنعة - هي في الحقيقة اجسام - مواضع الخطوط التي هي أصل لا اعراض لها ولا أعماق ونقطاً - هي أيضاً اجسام - مواضع الخطوط التي هي نهايات ، والتي هي لا اطوال لها ولا اعراض لها ، وقسموا في الفلك دوائر ونقطاً ، وتوصلوا بذلك الى الحق على ما ارادوا أن يبرهنوا عليه ، ولم يخلأ ايضاً هذه الصانع قد سما فصلوا ، بل حصل اليقين للمتعلمين تلك الصنعة ، مع سرائرهم موضع هذه مواضع هذه »^(٢٤) لكنه لم يرتض قول المصنف لـ (النحويين) (ليس بهؤلاء - يعني المهندسين - ، بل هو الذي لا يترك مصبوب لابد له من ناصب لفظي فإن جعلوا هذه المصنوعات التي لا يجوز اظهارها معبومة على الإطلاق في الكلام هي الحركة والكلام تأمل بونها ، فقط ابطالوا ما ادعوه من أن المصبوب لابد له من ناصب ، وايضاً فإن وضع الاجسام مواضع المصنوعات التي هي تقريب وعون للمتعلم ، ووضع هذه

العوامل لاشيء فيه من ذلك بل تقدير وتخييل »^(٢٥) فابن مضاء وإن اتسع صدره لقبيل الافتراض والتقدير بالخطوط والنقط عند المهندسين لم يتسع صدره في أن يقبل ذلك من النحويين ، وذلك يؤكد الموقف العقيدتي تجاه هذا العامل الذي تحول الى (فاعل) على أن ابن مضاء قد فرغ الى أن يكون الرفض مسوغاً بتعام معنى الكلام ، مهملأ ببناء الجملة وراء ذلك ، إذ يكون الكلام مجرد لفظ غير مفهوم فيما لو انتقض ذلك التصور القبطي لبناء الجملة .

وبعد فإذا كان مفهوم العامل قد انتزع في أنه المفهوم الرابط لمكونات الجملة فإننا هنا سنرى أن الباحثين جميعاً لم يقتنبوا الى الاساس الذي أقام عليه مؤسس نظرية العامل (سيبويه) فكرته عنها ، وإلى المسوخ الذي استوجب ظهورها والاصوار عليها كما هو واضح في كتابه^(٢٦).

مفهوم العامل وصلته بتكوين الجملة (الصفة الخطية للعامل) :

يرى سيبويه أن البنية الاساسية للكلام الذي هو المفهوم من قوله « ولا يجد المبتكلم منه بدأ »^(٢٧) مكونة من لبنتين (تشير الى أننا نستعمل مصطلح لبنة لقصد سيأتي بيانه) هما :
المسند والمستند اليه ، على الترتيب الخطي الاتي :
بنية الجملة الاساسية : المسند + المستند اليه
وتتحقق هذه البنية في الكلام في تمطين اساسيين هما :
١ . النمط الاسمي : الاسم المبتدأ به + المبنى عليه
٢ . النمط الفعلي : الفعل المبتدأ به + الفاعل (المبني عليه)

وقد قدم لنا سيبويه في هذا الصدد تصوراً جديراً بالتأمل مصحوباً بطائفة من المصطلحات التي تعمل معها بيداغة جليلة فصارت مما كانه قد انتلخ من دلالة ، يقول « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل ، قدم أو آخر ، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم ، فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضربه زيداً وهو الحد ، لأنك تريد أن تعمله ، وتحمل عليه الاسم ، كما كان الحد ، ضرب زيداً عمراً ، حيث كان زيد اول ما تشغل به الفعل وكذلك هذا اذا كان يعمل فيه . وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد ... فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيداً ضربه ، فلزمت الهاء ، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع مطلق إذا قلت عبد الله منطلق ، فهو في موضع هذا الذي يتي على الأول وارتفع به ، فانما قلت : عبد الله فلست به ثم بنيت عليه الفعل ووفعته بالابتداء »^(٢٨) فإذا اتبعنا النظر وجدنا أننا نقف بإزاء عملية انشائية تتمثل في اقامة بناء ، يقوم البناء فيه بوضع اللبنة الاولى (الاساس) على الأرض ثم يصع عليها اللبنة الثانية^(٢٩) ولا غرو في أن هذا التصور قائم على النظر الى طبيعة الانفاذ التي نحا سيبويه الى أن يستعملها وهي : المبني على الفعل ، المبني على الاسم ، بنيت ، الحد^(٣٠) تعمله ، تحمل عليه الفعل ،

بني على الأول ، ارتفع به ، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء . وفيما لو أخذنا بنظر الاعتبار المصطلحات الخاصة بالحالات الاعرابية وهي : النصب والخفض (الجر) والرفع ، ونظرية المقامات أو الدرجات التي سبقت الإشارة إليها في بداية البحث لتعزّز الأمر وكان فيه مزيد من الايضاح ، فكان تكون الجملة قام عند سيبويه على انعكاس لفكرة خارجية هي (البناء) ، وكان سيبويه قد فهم أن الجملة بناء يرتفع بالتدرج على وجه الأرض . والملاحظة هنا أن اللبنة الأولى ترتفع عن الأرض ثم ترتفع الثانية بوضعها على اللبنة الأولى في مكان ما كان ليوجد إلا بوجود لبنة الأساس . ويظهر هذا الارتقاء ارتفاع الحالات الاعرابية المصطلح بها للفعل والفاعل والمبتدأ والمبني عليه (وهو الخبر بالمصطلح المتأخرين) ؛ فكلها مرفوعة على الكيفية السابقة . ونعني بالفعل هنا ما كان خاضعاً للظاهرة الاعرابية أي الفعل المضارع لاسماء الفاعلين .

ويقول سيبويه في بناء الفعل على الاسم (أي : زيد ضربه) وهو المناظر لـ (عبد الله منطلق) « فهو (أي : ضربه) في موضع هذا الذي بنى على الأول ، وارتفع به ، وإنما قلت : عبد الله ، فشجته له ثم بنيت عليه الفعل ، ورفعته بالابتداء »^(١١) ويقول « فالمبتدأ ابتدء ليقبض عليه كلام والمبتدأ والمبني عليه رفع .. »^(١٢) علماً بأن لفظة (بني) وسبقاتها تكاد تكون أكثر الألفاظ وروداً في الكتاب^(١٣) . وما ينبغي - في هذا السياق - أن نهمل أن في هذه الاشارات تأكيداً على موقع الابتداء (الأول المبتدأ به) الذي يشغله المسند دائماً - عند سيبويه سواء كان فعلاً أم كان اسماً - إذ لهذا الموضع خصوصية واضحة في العمل . وتراء الصورة استكمالاً إذا لاحظنا دلالة المصطلحين العامين لطرفي البنية وهما (المسند والمسند إليه) ؛ إذ إن استعمالهما اللغوية تشير إلى ادراجهما في ضمن الحقل الخاص بالألفاظ (البناء والبناء) المتكتم ذكرها ؛ إذ تتكيس معاني العادة اللغوية^(١٤) التي اشتق منها بمعنى الارتقاء والاعتماد ، ويسمى الجيل مسنداً وهو سنبطس بالارتقاء والاعتماد معاً ، ويسفون الزمان مسنداً ؛ لانهم يستندون إليه الحوادث فيقولون : كان كذا في زمان كذا . ولهذا سيكون المسند إليه بمعنى المعتمد عليه والمرتفع به وهو المبني عليه . وما ينبغي هنا أن تشير مع تلك الطائفة من الباحثين التي نهيت إلى أن المسند عند سيبويه مصطلح يضم الفعل والخبر (المبني عليه) ، وأن المسند إليه يضم الفاعل والمبتدأ ؛ إذ إن الحقيقة غير ذلك ، فالمبتدأ عند سيبويه مسند والمبني عليه (الذي قد يكون خبراً في حالات) مسند إليه . ومن ذلك قوله : « فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه »^(١٥) ويقول أيضاً : « فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه »^(١٦) . وكان الأمر كذلك في الباب الخاص بالمسند والمسند إليه وهو الباب الثالث من أبواب المقدمة . وهو شيء خالف فيه النحاة بعده جميعاً ونحال أن تلك كان نزوعاً منهم في

فهم الجملة فهماً يتبع ترتيب (خطية) الجملة المنطقية في كونها قضية حملية أي :

القضية الحملية = الموضوع + المضمول

لاخطية تكون الجملة المرتبط بالعامل المتقدم أبداً ، إذ إن اللبنة الأولى ستتخذ موقعاً مهماً بوصفها ما يقوم بعملية البناء من داخل ذلك البناء فهي الأساس الذي يُعتمد عليها لوضع (المبني عليه) ليعمل اللبنة الثانية في ذلك البناء . ومن هنا كان مصطلح العامل موحهاً نحو اللبنة الأولى التي تتخذ موقع الابتداء ، وتكون إذا مقولة فعلية وإذا مقولة اسمية العامل الذي سيكون الجملة ويعطي جدارها .

ولعل من الطريف أن نجد أن لفظة (العامل) كانت تستعمل في أيام سيبويه - على نحو خاص - للإشارة إلى البناء الذي يبني بالبن ، فهي تدخل في جملة ألفاظ الحقل الانشائي التي استعملها سيبويه في النص المتقدم ذكره . وقد ورد في كتاب العين في مادة (عمل) قول الخليل : « عمل عملاً فهو عامل ، واعتل لنفسه : عمل لنفسه .. والعمالة أجر ما عمل لك .. والعملة : الذين يعملون بأيديهم ضريباً من العمل حفرًا وطيناً ونحوه »^(١٧) فهو يشير إلى استعمال الطين خاصة إلى أن يقول : « وأعملت إليك العطن .. اعتبتها فلانة يعمل وأيه ورمحه وكلامه ونحوه : عمل به . والبناء يستعمل اللبن إذا بنى »^(١٨) وجاء في مختار الصحاح قوله : « قلت : قال الأزهري : يقال (استعمل) فلان اللبن إذا بني به بناء »^(١٩) .

بهذا يكون العامل في المصطلح السيبويهي مصطلحاً تكوينياً أو إنشائياً على وجه التحديد ، فكما أن وضع اللبنة الأولى (الأساس) سيكون مكاناً تحل فيه اللبنة الثانية (تلك المبنية على الأولى) بالتلازم فكذلك البناء للجملة فإن وجود المبني (المبتدأ اسماً أو فعلاً) سيكون مجالاً تشغله بقولة (المبني عليه) . إن هذا المفهوم التكويني للعامل عند سيبويه يعبر به عن المسلك الذي تسلكه المقولة الاسمية في حالة الابتداء بها أو المقولة الفعلية التي يبتدأ بها أبداً . إذ يفرع الابتداء بها إلى تكوين مجالات تشغلها مقولات أخرى ، بيد أننا نلاحظ في هذا الصدد أن تكون مجالات الجملة التي تبدأ بمقولة اسمية سيكون محبواً إلى حد ما وهو ما يمكن أن نسميه بهذا البنية الافتراضية الصغرى للجملة وتتألف من :

[مسند] + [مسند إليه]

زيد مجتهد .

أي أنها متألقة من مجال ابتدائي أو متقدم هو [المسند] ومجال ملازم له هو مجال [المسند إليه] ، في حين أن الجملة التي تبدأ بمقولة فعلية ستكون قادرة على الاعتماد في إنشاء مجالات أخرى لما نطلق عليه المقولات والظروف والمتعلقات متكونة ما يمكن أن نصطلح عليه بهذا البنية الافتراضية الكبرى المتألقة من :

[المسند] + [المسند إليه] - [مفعول
لـ] - [مفعول ثانٍ] - [مفعول ثالث] - [مفعول
سابع] - [مفعول فيه ظرف زمان] - [مفعول فيه ظرف
مكان] - [حال] - [مفعول معه] - [مفعول لأجله]

تَكَانَ هذا الامتداد كان علة أن يختص سيبويه الفعل بصفة
هيمنة جداً اصطلاح عليها هو - (التعدي) ^(١١) وعلة أن يجعل
الكلام عليه وعلى تعديته صلب مادة الكتاب ، ذلك أنه كان على
نحو ما نزع يري فيه نواة الخروج من البنية الافتراضية الصغرى
الى البنية الافتراضية الكبرى ، أي نواة الخروج من اللزوم الى
التوليد .

إن قبضية الاعراب في المسند ولزوميته في المسند إليه في
البنية الافتراضية الصغرى أمر يدفع بنا دفعا إلى الاعتقاد بأن
سبويه قد عد تلك الجملة أصلاً وعد البنية الافتراضية الكبرى
فرعاً عليها ، تطورت عنها بتحول المسند من الاسمية الى الفعلية
ابتداءً بالتحوّل إلى المضارعة التي هي مرحلة بين الاسمية
والفعلية في المعنى - إذ إن بناء يفعل مثله مثل اسم الفاعل
يشتمل على معنى حدثية الفعل ومعناه الزماني المعيم الذي
يطلب التخصص بقونية ما ولقد أشرنا إلى شيء من ذلك في
الكلام على المعنى الزماني في بناء يفعل ومضارعه للمعنى
الزماني في بناء اسم الفاعل .

إن ما يشير أيضاً إلى هيمنة الصفة الخطئية في تكوين
الجملة عند سبويه إذ لا تقوم الهيئة الثانية إلا بوجود الهيئة
الاولى في ذلك الموقع المبتدأ به كون العامل المسؤول عن فتح
مجال المعنى عليه (المسند إليه) صفة لازمة في نظر سبويه
وإذا يتحوّل موضع الابتداء عنده إلى صفة لازمة في ذلك الضرب
من العوامل ، ولا فرق في ذلك بين مقولة اسمية أو مقولة فعلية .
ويكون الكلام هو ما اشتمل على تلك العلاقة التكوينية المولدة
لمجالات أما بقية العلاقات كالأضافة مثلاً فلا تنشأ كلاماً ، لأنها
شئ من مجالاً مبنياً عليه ، بل هي علاقة فرعية تتروّب فيها
تلك داخل العلاقة الأشمل والأوسع ، وستكون طائفة من مجالات
سبة الافتراضية الكبرى مجالات غير واجبة الظهور ، أي أنها
حسرية Optional كالحال مثلاً إذ يقول سبويه : « فاقاضيت
حلت ونحوها ، فإنّ الاسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدأ ،
لما تشكّر قائماً بعدما يستقني الكلام وينتصب على أنه
مبتدأ » ^(١٢) وذلك قولك ، ضريته إياه قائماً .

ومن كلام سبويه الذي يبيّن به القدرة التكوينية للعامل قوله
في « هو خلقك ، وزيد خلقك » « والعامل في خلق الذي هو
صانع له والذي هو في موضع خبره ، كما إنك إذا قلت : عبد الله
حيث لا آخر قد وضع الأول وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام ، وهو
مستغن عنه » ^(١٣) فـ (خلقك) لا ترتب دلالياً بالمبتدأ (هو
صانع) لأنها لنا شغل موضع الخبر (وهو موضع بيني ههنا على
استغناء) وبه يستغن الكلام كما استغنى في (عبد الله)

بالآخر على الرغم من انفصاله عنه بمعنى أنه لم يكن (المبني
على المبتدأ أي : هو هو) . وكان سبويه لهذا يري أن انتصابها
قد جاء من جهة دالقتها على كونها « موقوف فيها ومكون فيها ،
وعمل فيها ما قبلها كما أنّ العلم إذا قلت : أنت الرجل علماً ، عمل
فيه ما قبله ، وكما عمل في درهم عشرون إذا قلت : عشرون
درهماً » ^(١٤) وهو المعنى نفسه الذي يلصّب به الحال والمفعول
معه .

ويشير سبويه إلى تلك القدرة واستقرارها الوظائف بقوله
(مواصلة للنص الأول) : « ومثل ذلك قوله جل ثناؤه : (وأما
تموّد تهديناهم) (فصلت / ١٧) وإنما حسن أن يبنى الفعل
على الاسم حيث كان معصاً في المضمر ، وشغلته به ، ولولا ذلك
لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء » ^(١٥) فالفعل ينبغي له مجالات
تشغلها المقولات الاسمية ، ولولا أن شغل الضمير الفعل لعمل في
الاسم الاول (أي : تموّد) .

ويلج سبويه إلى الآثار التي توجد بها نزع المتكلم في
الاستعمال اللغوي بقوله : « وإذا قلت : زيد لقيت أخاه . فهو
كذلك ، وإن شئت نصبت ، لأنه إذا وقع على شيء من سببه مكانه
وقع به - والعليل على ذلك : أن الرجل يقول : أهنت زيدا بإهانتك
أخاه ، وأكرمت بإكرامك أخاه . وهذا النحو في الكلام كثير . يقول
الرجل إنما أعطيت زيدا ، وإنما يريد لمكان زيد أعطيت فلاناً » ^(١٦)
فيعد أن يقرر سبويه جواز (زيداً لقيت أخاه) على انتصاب : مع
أن الفعل قد اشتغل بـ (أخاه) نحس إلى تبني النظرية
الاجتماعية في صلات القرى ، وإنك إذا نصبت أخاه فإنه ينتصب
لما بينها من نسب وسبب ، وهو ما يعني وجود بعد مرتبط بالمتمكّن
نفسه لنظرية العامل ما ينبغي إجماله . لكن سبويه لا يقد عند
هذا المستوى الوظيفي للغة ، بل يري مستوي افتراضياً لهذا
التركيب بقوله : « وإذا نصبت : زيداً لقيت أخاه . فكانه قال :
لا يست زيداً لقيت أخاه . وهذا تعليل ولا يتكلم به » ^(١٧) .

إن مما نأسف عليه أن تصورات سبويه عن نظرية العامل لم
تجد مكانها في النظر النحوي العربي ، في حين أنها تعمل فيما
لزعم نظرية متقدمة في التفكير اللغوي ، وفي فهم عمليات الربط
والتكوين في اللغة نفسها .

والآن أيمكن لنا أن نعيد صياغة تلك النظرية صياغة تقترب
بها من روح العصر ، إن ما يأتي يمثل افتراضاً متواضعاً في هذا
لشأن :

١ - تُعنى هذه الصياغة أول ما تُعنى أن يُنظر للعامل لا من جهة
الآثر (trace) الذي يخلقه حسب ، ولكن من جهة العمل
(government) باعتبار العمل ممثلاً لعمليات الربط
(binding Processes) التي تتكون عن طريقها البنى النحوية
(Syntactic Structures) أي أن العمل ههنا يمثل قدرة مقولة
ما على اجتلاب مقولات أخرى (Categories) إلى بنية جملة
ويربطها بعضها مع بعضها الآخر ، بمعنى خلق أو إنشاء مجالات
(fields) لتشغلها تلك المقولات . إن مقولة الفعل الماضي
(ضرب) يمكن أن تنشأ مثلاً مجالات مربوطة بها هي على

النحو الآتي :

الفعل الماضي ضرب + [مجال مستند إليه تحل فيه مقولة اسمية] ← [مجال مفعول به تحل فيه مقولة اسمية] ← [مجال مفعول مطلق تحل فيه مقولة مصدرية] ← [مجال ظرفي زمني تحل فيه مقولة ظرفية زمنية] ← [مجال ظرفي مكاني تحل فيه مقولة ظرفية مكانية] .

الصورة المتحققة : ضرب زيد عمراً ضرباً أمس في الدار وهو أمر يوضح أن البنية ليست أمراً جاهزاً على ما قد يُظن . وإنما هي نتيجة لعمليات ربط عاملي (Government binding Processes) . فالفعل جاء مثلاً يمكن أن ينشئ طائفة من هذه المجالات ، بيد أنه لا يعمل على إنشاء مجال المفعول بعده . ٢ - إن العمل مرتبط ارتباطاً أساسياً بالصفة الخطئية ، إذ يكون موقع العامل الفعال (المركز) في أول الجملة ، أو ما اصطلح عليه سيوبيه بالتميزاً . وبهذا المعنى فإن مصطلح (مبتدأ) لا يعني موقعاً في الرتبة حسب ، بل هو مصطلح مرتبط بمفهوم (العمل) أيضاً . ولقد استعمل سيوبيه في هذا المصدر مصطلح (مستند) أيضاً للتعبير عن الحالة نفسها ، وهذا المجال يمكن تقسيم المستند على النحو الآتي :

١ (عامل فقال أكبر هو (الفعل) .

٢ (عامل فقال أصغر هو (الاسم الفيتدأ)

ويمكن أن نزيد من إيضاح الصفة الخطئية في نظرية العامل عند سيوبيه من خلال نمط من الجمل يظهر فيها عاملان فقالان من نحو قولك : ضربت وضربني زيد ، وضربني وضربت زيداً : إذ يقول سيوبيه « فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع . وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا يتقضى معنى وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع يزيد ، كما كان حشذت بضربه وصدر زيد ، وجه الكلام ، حيث كان الجر في الأول . وكانت الياء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تتقضى معنى ، سواء بينهما في الجر كما يستويان في النصب »^(١٤١) .

يظهر في النص أن تقويم نظرية العامل يتوضح في الجانب اللفظي (الشكلي) للجملة فالعامل الأول هو العامل الأقرب المتقدم عليه ، أما العامل الأول فإنه بسبب من تكامل الدلالة سيكون عاملاً في المعنى . ولا مجال له أن يعمل لفظاً . ويفسر سيوبيه في نص آخر عدم إعمال هذا العامل بقوله في (ضربت وضربني قومك) : « وإذا قلت ضربني لم يكن سبيل للأول ... »^(١٤٢) ويعني ذلك أن دخول عامل فقال مناسب بين العامل الأول ومفعوله سيودي إلى إلغاء مجالات العامل الأول ، وإحلال مجالات العامل الثاني في محلها . فالعامل الأقرب هو العامل المؤثر . ولعل تصورات سيوبيه الخاصة ببعض الأفعال التي تنحو إلى أن تكون عاملة متى ما كانت متقدمة وتفقد ذلك عندما تكون متأخرة أوضح ما يمكن أن تمثل به خضوع العمل للصفة الخطئية .

وكان سيوبيه قد اصطلاح على هذه بـ (الإلغاء) الذي يقابل الاستعمال (أي : العمل أو إيقاع العمل) والأفعال هي : ظننت وحسبت وخلت وأريت ووأيت وزعمت وما يتصرف من أفعالهن . يقول سيوبيه : « فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الاعمال والبناء على الأول »^(١٤٣) . ثم يقول : « فإن الفيت قلت : عبد الله أظن ذاهباً ، وهذا إخال أخوك . وفيها أرى أبوك . وكلمنا أردت الإلغاء فالتأخير أتوى .. »^(١٤٤) .

فالمسلك الذي تتخذه المقولتان (الفعلية والاسمية) في نظرية العامل يرتبط بنظرة خطئية واضحة عند سيوبيه ، ويعزز ذلك كون العامل عند سيوبيه مفهوماً تكوينياً لقوياً خالصاً . ٣ - إن العامل الفعال الأكبر هو الفعل ، لأنه هو العامل الفعال القادر على تكوين البنية الافتراضية الكبرى عن طريق خلق مجالات تشغيل المقولات الأخرى فضلاً على مجال التلازم . وتصل هذه النظرية إلى نتيجة مقارنة إلى حد ما إلى تلك التي أشار إليها البنائيون (Structuralists) من كون الفعل يمثل نواة الجملة (The Core of the sentence) المولدة للمجالات فيها^(١٤٥) . ويلاحظ في هذا العامل الفعال الأكبر ما يأتي :

أ - إنه يستطيع أن ينشئ مجالات شتى .

ب - إن عمله مرتبط ارتباطاً مباشراً بعنصر (الحدث) فيه لا بعنصر (الزمان) ويعني هذا أن العمل هنا يمكن أن يتدرج كصفة ملازمة لما يُصطلح عليه بالنسقات المعجمية (lexical leatures) في داخل مقولات الأفعال نفسها ، الأمر الذي يفتر لنا لم تحل مقولات أخرى في إنشاء المجالات في جمل اسمية (Verbless Sentences) من قبيل قولنا : زيد ضارب عمراً غداً ضرباً في بيته . فالعامل الفعال الأصغر الذي هو المبتدأ ينشئ محل المستند إليه بالتلازم : أما عنصر الحدث في المستند إليه فهو المتشعب للمجالات الأخرى . فقد حلت مقولة (اسم الفاعل ضارب) محل الفعل في إنشاء طائفة من المجالات لتكوين الجملة ، ويرجع ذلك إلى كونها تشتمل على عنصر (الحدث) . وكذا من قبل عمل المصدر عمل فعله في نحو : أعجبتني ضرب عمرو زيداً البارحة في الدار : إذ يرجع ذلك إلى اشتماله على عنصر الحدث . وبالجملة فإن جميع ما ذكره سيوبيه واصفاً إياه بأنه عمل عقل فعله فإنه يستند إلى اشتمال تلك البنى على عنصر الحدث وهي (فضلاً على ماسبق) : صيغة التعجب ما أفعله وأسماء الأفعال والصفة المشبهة باسم الفاعل حملاً عليه وكذا المبالغة منه ، بل إن البنى مما خلصت للإسعية قد تسلك فيما إذا وقعت في موضع من الجملة أكسبها طابع الحديثية من نحو قوله في أحد أبواب كتابه : « وهذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل وذلك قولك : أكيمياً مرة وقيسياً أخرى »^(١٤٦) فقد اكتسبت نوعاً من قوة الحركة التي يشتمل عليها الفعل ولهذا أحوال سيوبيه هذه

الجملة المتحققة الى بنىة إفتراضية فعلية هي : « كانت قلت : أتحوّل تميمياً مرةً وتقيساً أخرى »^(١٤) ومثله قول بعض العرب وقد استقبله بعير أعور فتطير منه فقال : يا بني أسد ، أعور وذا ناب . وفي هذا السياق فإن ورود بعض البنى في الجملة موضعاً ، لا تستعمل فيه على عنصر الحدث فإنها حينئذ تفقد تلك القدرة لإنشاء المجالات النحوية فتكون خالصة الاسمية كما يحصل مع اسم الفاعل^(١٥) والصفة المشبهة به وغيرها .

ج - إن ظهور مجال المسند إليه وهو مجال الفاعل في الجملة الفعلية ومجال المبني عليه في الجملة الاسمية في داخل البنية إنما ينشأ بالتلازم . ومعنى ذلك أن الفعل يظهر معه بالضرورة مجالاً للفاعل يكون ملازماً له ، وهو مجال واحد بالضرورة ، يتصف بكونه لا يمكن أن يفرغ أبداً بسبب من تلك التلازم . وقد فطن النحاة إلى أن انعدام لفظ متحقق لمقولة اسمية في هذا المجال لا يعني انعدام المجال نفسه ، وقد فسروا ذلك تفسيراً دقيقاً في نظرتهم عن (الاستتار) ويعني عندهم وجود ضمير الفاعل في ذلك المجال (معنى لا لفظاً) .

وسبق أن ذكرنا نصوص سيبويه الخالصة بحالة التلازم بين الفعل والفاعل وأنه لا يلفظ بالفعل فارغاً خاصة وقد عبر ابن مالك عن رأي النحويين واتفاقهم على ذلك بقوله :

وبعد فعل فاعل ، فإن ظهر

فهو ، وإلا فضمير استتار^(١٦) .

أما في حالات قصد فيها حذف الفاعل من الجملة قصداً فيما نصلح عليه حالة البناء للمجهول : فيحل مفعول به في ذلك المجال ، أو مفعول مطلق أو ظرف أو جار ومجرور محل الفاعل في ذلك المجال ليشتغل نحوياً بمجال الفاعل ، في الوقت نفسه الذي يركب فيه (معنى) مجاله الأصلي ، ويلاحظ في هذا الصدد أنه بسبب من هذا الاندواج يتخلل عن أثر مجاله الأصلي لصالح أثر مجال الفاعل فتظهر عندنا جمل من قبيل :

● ضرب زيد .

● سير عليه سير شديد .

● صيد عليه يومان .

● ذهب بزيد .

حيث شغل مجال الفاعل بمفعول أو مفعول مطلق أو ظرف أو جار ومجرور . وعلى الرغم من ذلك فالفاعل سيبقى ملاحظاً ، وذلك لأن هذا التلازم قُدر في البنية العميقة (deep structure) فالفعل لا يمكن أن يفرغ منه (بحسب مصطلح سيبويه) بل إن هذا هو الذي سيحصل رؤيتنا لهذه الجمل قائمة على عندها جملةً محوطة لا على عندها جملةً أصلية ، وهي عنده إنما كانت على سبيل (الاتساع والاختصار)

كذلك الحال في مجال المبني عليه (الخبر) فهو ينشأ بالتلازم للمبتدأ ، فإن سيبويه عبر عن ذلك بقوله ،

« فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه »^(١٧) ويقول في : أريد إن يأتك تضريره : « لأنك ابتداءً زيداً ، ولا بُد من خبر ، ولا يكون ما بعده خيراً له حتى يكون فيه ضميره »^(١٨) ويقول أيضاً في نحو : صوته صوته حمار : « لأن هذا ابتداء ، فالذي يُبنى على الابتداء بمنزلة الابتداء : ألا ترى أنك تقول : زيد أخوك ، فارتفاعه كارتفاع زيد أبداً ، فلما ابتداء ، وكان محتاجاً الى ما بعده لم يجعل بدلاً من اللفظ بـصوته ، وصار كالاسماء »^(١٩) . فالاسم المبتدأ به

(صوته) يحتاج الى المبني عليه على طريقة احتياج زيد لأخيك فأخوك هو زيد ، وارتفع بهذا ولم يكن الاسم المبتدأ بدلاً من الفعل فينصب ما بعده . وعلى المعموم بالتلازم واضح في المحل الخاص بالمسند إليه عندما يكون المسند اسماً مبتدأ به وهو العامل الفاعل الأصغر . ولا يفتونا أن نذكر أن هذا التلازم مقتصر في حالة كون المبني عليه (خبراً) ، إذ إن المصطلحين عند سيبويه متقايرون فقد يكون المبني عليه خبراً وقد لا يكون ، وفي هذا السياق لاحظت موزل « من خلال اختيارها لوجوه الدلالة التي يتخذها مصطلح الخبر عند سيبويه ، وذلك أن الخبر عنده يكون مبتدأً على المبتدأ (زيد أخوك) ، أو مبنياً على كان واسمها (يظل زيد أخاك) ، أو مبنياً على المفعول الأول (حسب عبد الله زيد أخاك) وإن فهو يتخذ عند سيبويه أشكالاً خارجية سطحية مختلفة الموضع والامتداد ، (خير المبتدأ ، خير يظل ، مفعول حسب الثاني) .. »^(٢٠) ونزيد إلى عمل موزل شكلاً سطحيّاً آخر يتخذ الخبر عند سيبويه وهو كونه حالاً إذ يقول سيبويه : « هذا باب ما يرتفع فيه الخبر ، لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ »^(٢١) وذلك قولك : هذا الرجل متطلق والنصب : هذا الرجل متطلقاً . ويقول أيضاً : هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ، ولا تكون وصفاً وذلك قولك : مررت بكل قائما ومررت ببعض قائما ويبيح جالسا »^(٢٢) .

وفي الحق فقد مثل الخبر في كل أحواله موضع القائدة في الجملة ، وهو ما يدل عليه المعنى اللغوي لـ (خبر) ويصدق استعمال سيبويه به . وفي هذا يصف سيبويه الاستفهام بأنه استخبار علماً بأن سيبويه عرّف الاستفهام بأنه « يريد به من المخاطب أمراً لم يستقر عند السائل »^(٢٣) ولأجل هذا فإن سيبويه يحيلنا من خلال هذا التلازم بين المبتدأ والخبر المبني عليه إلى عدم إمكان استتار الخبر ، لأنه جزء من المحتوى الدلالي . وفي هذا يصف سيبويه . ضرب عبد الله بأنه كلام في حين « لو قلت كان عبد الله لم يكن كلاماً »^(٢٤) .

لكننا نلاحظ في الوقت نفسه ، ولعل الأمر كان بسبب من ذلك المحتوى الدلالي أن بعض الأخبار التي تحتل موقع المبني عليه (أو المسند إليه) لا تخضع للرفع اللزومي ، بل تبقى محتفظة بالآثر الاعرابي الخاص بمجالها الأصلي ، من ذلك نحو ما ذكرنا في نص سابق له من انتصاب الخبر « لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ » نقول إن ذلك كان بسبب من المحتوى الدلالي لأن

الرفع سيخرج الخبر من صفة الحال وهو ما لا يريده المتكلم .
 ٤ - إن المجالات الأخرى (غير مجال المعنى عليه) هي مجالات مولدة تتوزع بين مجالات واجبة الظهور في البنية (Obligatory) مثل طائفة من مجالات المفعولين استناداً إلى السمات المعجمية للفعل في أن حدثه يحتاج إلى مفعول أو أكثر من مفعول أو لا يحتاج ، ومجالات جائزة الظهور (optional) مثل مجالات الظروف والمفعول المطلق .

٥ - نلاحظ أن الأفعال التي هي العوامل الفعالة الكبرى قد تحتاج في عملية إنشاء المجالات إلى عوامل (غير فعالة) مهمتها جعل طائفة من المقولات صالحة ، لأن تحتل تلك المجالات التي تنشئها العوامل الفعالة ، وأمثلة ذلك (حروف الجر) مثلاً التي تساعد على إنشاء مجالات معينة لطائفة من الأفعال ؛ مثال ذلك الفعل اللازم (ذهب) فهو مثلاً لا يمكن أن يتعدى إلى طائفة من ظروف المكان إلا عن طريق عامل غير فعال هو حروف الجر كقولنا : ذهب زيد [إلى بيته] ، وكذا لا يمكن أن يتعدى إلى المفعول إلا ببناء التعدية : ذهب محمد [بزيد] [إلى المدرسة] . وقد عبر سيبويه عن وظيفة هذه العوامل بقوله : « وأما البناء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء » ، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله ويعدى ... وإذا قلت مورت بزيد فإنما أضفت إلى زيد بالبناء ... » (٣٦) وكان قد عُبر عن هذه الوظيفة بـ (الربط) كما جاء عن بعض النحويين فالحرف يأتي ليربط اسماً باسم أو فعلاً بفعل « والثالث : أن يأتي ليربط فعلاً باسم نحو : مورت [بزيد] وركبت [إلى عمرو أخيك] ... » (٣٧) ، ويرى سيبويه وجود الحرف هنا لازماً لتمتد الفعل إلى المفعول وما كان من قول بعضهم : ذهب الشام فهو شام ؛ « لأنه ليس في ذهب دليل على الشام » ، وفيه دليل على المذهب والمكان ومثل ذهب الشام ، دخلت البيت « (٣٨) ، ويعني بالمذهب اسم المكان والمكان ظرف المكان ، فالدليل الذي يشير إليه سيبويه يكمن في خصوصية الحدث (الذهاب) التي لا تستطيع أن تولد مجالاً للمفعول إلا بمساعدة الحرف الجار ، في حين أنها تستطيع أن تولد مجالاً لاسم المكان منها والظرف نحو : ذهب المذهب الجديد ونهبت أسس .

وذلك تعمل (أن) المصدرية التي تساعد على تحويل مقولة جملة فعلية من مقولة لا يمكن أن تحل في مجال مقولة اسمية إلى مقولة تستطيع ذلك كقولنا :

يحبني [تقوم] < يحبني [أن تقوم] .

بعبارة أخرى يمكن القول أن ثمة عوامل أخرى غير العامل الفعالي هي طائفة ما يسطرح عليه في العربية بالحروف المختصة وعملها في حقيقة الأمر هو إجراء عملية تحويل في مقولة لتكون صالحة لتحل محل مقولة أخرى في مجالها أو دمج مقولتين اسميتين ليكونا مقولة اسمية واحدة كما في (أن ومفعولها) . وكان سيبويه قد عبر عن (أن المخففة وأن) بالاسم مشيراً إلى المعنى المعتق بقلبه : « أما أن فهي اسم وما عملت فيه صلة لها ، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون أن اسماً ... » (٣٩) .

وهناك أيضاً من العوامل ما يعمل على دمج مقولتين ليكونا مقولة واحدة وتلك هي أدوات الشرط الجازمة كما في : إن تضرب أضرب : ويعلق السيرافي عليها بقوله : « إن العامل فيها كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واجباً ، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالأحادية فهي كالأبتداء العامل في الجزئين وكقطعت وإن وأخواتها عملت في الجزئين لاقتضائها بهما ... » (٤٠) .

كما أن الاستثناء تسلك في الجملة أيضاً هذا المسلك للعامل غير الفعال ، إذ تنزع إلى إنشاء مجال ملازم على نحو قريب من إنشاء المجال الملازم الذي كان في العلاقة الرئيسية في الجملة ، وهو مجال المسند إليه ، لكن هذا التلازم يسلك في ضمن العلاقات الرابطة الفرعية في الجملة إذ أن الاسم ينشئ مجالاً ملازماً للمضاف إليه (حسب) . ويعمل هذا التلازم على تحويل مقولتين اسميتين بدمجهما إلى مقولة اسمية واحدة ، كما يظهر في نحو ما يأتي :

- مورت بزيد [الخيل]

- رأيت طالب [علم] النحو [] .

ولعل كلام سيبويه الذي يصر فيه على كون الاسم يتم بواسطة المضاف إليه يشير إلى وجود وجه الحاجة إلى إنشاء هذا المجال الملازم ، وقد فسر الاسترادياني تمام الاسم بقوله : « معنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها ، والاسم مستحيل الإضافة مع التثوين وتوحي التثنية والجمع ومع الإضافة ؛ لأن المضاف لا يضاف تانية ، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل ، وصار كلاماً تاماً ، فيصير الاسم التام عاملاً لمشابهة الفعل التام بفعله ، وهذه الأشياء التي يتم بها الاسم ، إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام » (٤١) .

« إن من المهم في هذا الصدد أيضاً توضيح آلية العلاقة بين التثوين من جهة ، والإضافة والتعريف بالاداة من جهة أخرى ، ولقد أشار النحاة القدامى إلى حقيقة وجود هذه العلاقة غير أن جوهرها غير قائم في نظريهم على التقابل في الوظيفة النحوية الدلالية التي هي التعريف والتذكير على نحو ما كان قد حُل إلى الدواوين من المستشرقين ، بل على الانسجام في وظيفة التمام التحوي الذي عبر عنه الاسترادياني ، وهذا أن هذه الأشياء كلها يستوعبها جدول توزيعي واحد ، قائمة حركتها فيه على آلية التعاقب بينها على الاسم لأضواء صفة التمام النحوي عليه ، يكون ظهور أي منها يعني اختفاء الباقيتين ، وفي الحق أن الإشارة إلى اقتران هذه الأشياء وتماثلها كانت من المسائل التي أكثر نحائنا القدامى من الإشارة إليها ... » (٤٢) .

ولقد تعددت إشارات سيبويه في هذا الصدد على نحو واضح ونذكر منها ما يأتي :

« فليست في المضاف إليه بالخيار ؛ لأنه من تمام الاسم ، وإنما هو بدل من التثوين » (٤٣) .

« لأنك لا تفصل الجار والمجرور ، لأنه داخل في الاسم ، فإذا نوتت انفصل » (٥٦٦) .

« لا يجوز : ياسارق الليلة أهل الدار ، إلا في الشعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور ، فإذا كان منوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب ، تكون الاسماء فيه منفصلة » (٥٦٧) .

ويشول في الألف واللام مع الإضافة :

« ... لأن الألف واللام منعنا الإضافة وصارتا بمنزلة التثوين » (٥٦٨) .

« وأعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب » (٥٦٩) .

« ... تكون الألف واللام بدلاً من التثوين » (٥٧٠) .

إن هذا المسلك الذي تقوم به (أ ل) التعريف والتثوين والنون في منع إضافة الاسم يمكن أن يعبر عن كون هذه نوناً على غلق المجال الملازم الذي يطلبه الاسم ويمكن أن تثبت ذلك في الجملتين السابقتين كما يأتي :

— مروت بزيد [الخيل] — مروت بزيد

— رأيت طالب [علم] — رأيت طالب [علم]

— رأيت طالباً

— رأيت الطالب

كان كارتوتيه استخلص في بعض بحوثه حول الكتاب كون « التثوين علامة حدود شكلية للوحدة الصرفية الكاملة أو لسلسلة متعاقبة من الوحدات الصرفية » (٥٧١) .

وتسلك النون المسلك نفسه للتثوين كما يظهر في الجمل الآتية :

— هما الضاريان [زيد] — هما الضاريان زيدا .

→ — هما الضاريان .

— هم الضاريو [عمرو] — هم الضاريون عمراً .

→ — هم الضاريون .

ويشير سيبويه إلى هذا في غير موضع من كتابه ونذكر من ما يأتي :

« فإن كففت النون جررت وصار الاسم داخلًا في الجار وبدلاً من النون » (٥٧٢) .

« وإذا تثبت أو جمعت ثابتت النون قلت : هذان الضاريان زيدا وهؤلاء الضاريون الرجل ، لا يكون فيه غير هذا ، لأن النون ثابتة » (٥٧٣) .

« لأنك إذا كففت النون من هذه الاسماء في المظهر كان الوجه الجز ، إلا في قول من قال ، الحافظو عورة العشيبة » (٥٧٤) .

« والمظهر ، وإن كان يعاقب النون والتثوين فإنّه ليس كعلامة المضمر المتصل ، لأنه اسم يفصل ويبتدأ ، وليس كعلامة الأضمار لأنها في اللفظ كالنون والتثوين ، فهي أقرب إليها من المظهر اجتمع فيها هذا والمعاقبة » (٥٧٥) .

إن الملاحظة المهمة التي يفيدنا سيبويه إياها فضلاً على الملاحظة الأولى يكون الاسم يسلك مسلك العامل غير الفعال إذ

يعمل على دمج مقولتين اسميتين في مقولة اسمية واحدة : أن الاسماء المبتدئة والمنوعة من الصرف في حالة عدم إضافتها إنما بنيت ومنعت من الصرف لافتقارها القدرة على إنشاء المجال الملازم للاسم المضاف إليه .

أي أننا نستطيع أن نصنف العوامل في ضوء العمل إلى ضريين :

١ - عامل فعال وهو على نوعين عامل ، فعال أكبر هو (الفعل) ، ويتصف بكونه العامل الرئيس في ربط مقولات شتى داخل بنية تامة هي التي تصطبغ عليها بالبنية الافتراضية الكبرى ، وإن ذلك متأت له من قدرته على إنشاء مجالات في بنية الجملة (الافتراضية) تحتلها تلك المقولات . كما كان الحال في الصورة الينائية التي رأيناها فيما سبق في تصور سيبويه لتكوين الجملة . وتحمل عليه طائفة البنى التي تعمل عمل الفعل كاسم الفاعل والمصدر وتحولهما .

وعامل فعال أصغر ، وهو الاسم المبتدأ ، ويتصف بكونه قادراً على خلق بنية جملة تامة عن طريق خلق مجال للمستند إليه الذي يصطبغ عليه سيبويه بالمعنى عليه والخبر في بعض المواضع وهي ما اصطلاحنا عليها ههنا بالبنية الافتراضية الصغرى . وهنا يقرن سيبويه المبتدأ بالفعل ، فعن ذلك قوله في (هذا عبد الله معروف) : « فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فسجاً بعده » (٥٧٦) . وقال أيضاً ، « والمعنى على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل ، والجار بتلك المنزلة » (٥٧٧) .

٢ - عامل غير فعال ، وهو العامل الذي لا يدخل إلا على مقولات بعينها بقصد تغييرها إلى أن تحتل مجالات مقولات أخرى ، أو بقصد تغييرها إلى مقولات أخرى أو العمل على دمج مقولتين في مقولة واحدة . ويتصف هذا العامل بكونه عاملاً ثانوياً في الجملة ومهمته الأساسية تغيير المقولات لتكون صالحة للدخول في مجالات مقولات أخرى . وهذا العامل نوعان هما ، الاسم والأداة . وقد سبق بيان عمل الاسم في إنشاء المجال الملازم للمضاف إليه وهنا نوضح عمل الأدوات بأن نأخذ الأمثلة الآتية ،

لم — تُفَعَّر مقولة فعل الحال والاستقبال إلى مقولة فعل الماضي .

أَنْ — تُفَعَّر المقولة الفعلية إلى مقولة اسمية .

أَنْ — تُفَعَّر مقولة الجملة الاسمية إلى مقولة اسمية مفردة .

إِنْ — تُفَعَّر مقولة جملتين إلى مقولة جملة واحدة .

في . إلى من . على . عن — تجعل مقولة اسمية غير صالحة للشعرية إلى مقولة صالحة .

من الملاحظ في هذا الشأن أن الاطراد للبنية الخطية لنظرية العامل ههنا عازال قائماً بصورة صارمة . إذ ما ينبغي أن يتأخر العامل عن معموله وكذلك ما ينبغي أن يفصل بين العامل ومعموله بفاصل .

ب - جرو نصب وهما أثرا العامل غير الفعال الخاص بالاسماء .
ج - جزم ونصب وهما أثرا العامل غير الفعال الخاص بالافعال .
وفي كل هذه الانظمة يبدو أن النصب يحتل موقعا مركزيا . إن
إن المعايير الاعرابية تتم بالتقابل معه .
ويلاحظ أيضا أن الرفع يمثل أثرا قريبا يقيبه العامل الفعال
بنوعيه في المجال الملازم .

الاستتار Pro

لا يقع الاستتار إلا في مجال واحد هو مجال الفاعل ، ويقع
بسبب من أن المجال الذي ينشأ ههنا إنما هو مجال بنائي ملازم
لا يمكن أن يفرغ أبدا وكما يقول المبرر : « محال أن يخلو فعل من
فاعل »^{١٧١} . وفي حالة عدم ظهور مقولة اسمية ظاهرة في ذلك
الاجمال (بسبب من الميل إلى التكتيف وعدم التكرار) يشعر
بوجود عائد على مقولة اسمية خارجية (أي خارج بنية الجملة
الفعلية) ويعامل نحويا على أنه يشغل المجال الملازم .
أما المجال الملازم الثاني ونعني به مجال (العيني عليه)
في الجملة الاسمية فلا يمكن له أن يستتر بسبب من كونه لا يمثل
وظيفة بنائية حسب بل هو عنصر اكتمال المحتوى الدلالي
للبنية . ان مصطلح العيني عليه قد يمثل مفهوما معبرا عن
المحتوى الدلالي - خاصة عندما يكون خبرا - أكثر منه معبرا عن
بنية .

عشرون درهماً عند سيبويه :

هذه الظاهرة التي برزت في كتاب سيبويه على صورة أدت
إلى أن يفرد المستشرق مايكل كارتير بحثا خاصا حمل هذا العنوان
أمكن الآن أن يعاد فهمها في إطار ما تقترحه من صياغة جديدة
لنظرية سيبويه للعامل النحوي . لقد فهم كارتير أن النصب في
درهم مئات من تأثير عامل غير (فعلي) أو تأثير يكلام تام
مستغن بما بعده فأحدث النصب^{١٧٢} على أن الملاحظ ههنا أن
وجود النون في (عشرين) ونحوها يمنع أن يكون ما بعدها مجالا
ملازما مضاعفا إليه ، ولذا كان الرفع غير ممكن بكون الرفع لا يكون
إلا علامة قبلية خاصة بابتداء الصلة الخطية ، أو أثرا لمجال
تلازم هو مجال المسند إليه . فلا يكون ثمة سوى النصب . وهذا
المسلك يماثل مانجده في أقل تقدير في الاطار الشكلي لـ
(الضاريون زيدا) كما سبق بيانه . ويقول سيبويه في هذا
الصد : « وأعلم أن كم في الخير بمنزلة اسم يتصرف في الكلام
غير منون يجر ما بعده إذا أسقط التثوين . وذلك الاسم نحو مائتي
درهم ، فأنجز الدرهم : لأن التثوين ذهب ودخل فيما قبله والمعنى
معنى رب . وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب »^{١٧٣} فسيبويه يعامل
التثوين والنون معاملة واحدة .

١ - تقترح هذه الصياغة العودة إلى تصور سيبويه في (الأثر)
الذي يذهب إلى أن العامل لا يقوم بجلب الحركة من الخارج لأن
ثمة حركة قبلية تنتهي بها الاسماء والأفعال المعربة . وهي حركة
كائنة فيها قبل دخولها في عمليات الربط العاطلي هذه الحركة
القبلية هي الضمة . إذ إن كلاً من الفعل والاسم اللذين مثلاً المسند
في الجملة وهو المعتمد في إنشاء المجالات مرفوع بغير عامل أنشأ له
مجاله سوى إرادة المتكلم . وهي خارج نطاق مفهوم نظرية العامل
النحوي . بل إن بداية النظرية لتقرر بعد أن يشغل الموقع المبتدأ به
بإحدى مقولتي الاسم والفعل . وذلك ما يعني كون حالة الرفع
بالضمة التي تقتبس المسند (أو هذا الموقع) تمثل حالة أصل في
الاسماء والأفعال المعربة^{١٧٤} . وسيكون دخولهما بهذه الحركة أو
أحدهما في الجملة حتى يتعرض إلى أحد العوامل تغير حركتهما
إلى النصب والجر في الاسم وإلى النصب والجزم في الفعل .

وفي الحق قول سيبويه : « وأعلم أن الاسم أول أحواله
الابتداء ثم يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على
المبتدأ . ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء
حتى يكون غير مبتدأ . ولا تصل إلى الابتداء مادام ما ذكرت لك إلا
أن تدعنه .. فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد . والتكوة
قبل المعرفة »^{١٧٥} . إذ بعد دليلاً على ذلك . ونقول (بمعنى آخر)
إن تأثير العامل يجب أن يفهم على أنه تغيير في العلامة وإن الأثر
هو تغيير العلامة لا جليها .

٢ - إن الأثر الغالب للعامل الأكبر الفعال هو (النصب) وهو
علامة في المجالات غير الملازمة وهي مجالات الاسماء والظروف
والمصادر مما اصطلاح عليه بالمفعولات أو المجالات المولدة .
٣ - ثمة أثر خاص بالمجال الملازم هو (الرفع) وهو أثر خاص
يظهر ملازماً في هذا المجال في حالة كون المسند أو المبتدأ به
الفعل حتى في تلك الحالات التي يفقد فيها المقولة الاسمية
الشاغلة له (أي : الفاعل) فتدخل بالضرورة مقولة اسمية أو
ظرفية أو مصدرية في المجال نفسه . تأتي من مجال تالي لها
ويتغير أثرها من النصب إلى الرفع .
إن هذا الأثر لا يبعد كثيراً عن حالة الأصل (الابتداء)
بوساطة هذا اللزوم .

٤ - إن (نظام الاعراب) في العامل غير الفعال يتفرع إلى :
أ - نظام إعراب خاص بعوامل غير فعالة تدخل على المقولات
الاسمية . ويكون متألفاً من أثريين هما : (الجر) و (النصب) .
ب - نظام إعراب خاص بعوامل غير فعالة تدخل على مقولات
فعلية ويكون متألفاً من أثريين هما (الجزم) و (النصب) .
وهكذا يمكن النظر إلى النظام الاعرابي من جهة النظر في
نوع العامل وأثره إلى :

أ - رفع ونصب وهما أثرا العامل الأكبر الفعال - والعامل الأصغر
الفعال .

فإن جزءاً وإن إجمال صير

وإنما يريدون إما بمنزلة (ما) مع (أن) في قولك : أما أنت متطلقاً انطلقت منك ^(١٠٠) ويظهر عملها مقيدات بكونها تدخل على الفعل فلا تغيره عن حاله ، يقول سيبويه : « ومن تلك الحروف وثمما بوقلما وأتباهما ، جعلوا رب مع ما بمنزلة كلمة واحدة ، وهماها ليذكر بعدها الفعل : لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (رب يقول) ولا إلى (قل يقول) فالحقوهما ما وأخلصوهما للفعل ^(١٠١) ، أما إنما فقد كانت بمثابة فعل ملغى عند الخليل على ما نقل عنه سيبويه إذ قال : « فأما (إنما) فلا تكون اسماً ، وإنما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى مثل (أشهد) زيد خير منك ، لأنها لا تعمل فيما بعدها ، ولا تكون مبتدأة بمنزلة إذا ولا تعمل في شيء ^(١٠٢) أما إنما فتصبح اسماً شبيهاً بالذي يكون ما بعدها صلة لها ولا في صلتها شيئاً ^(١٠٣) .

إن هذه الصياغة على نحو ما نخال لا تحاول أن تتقول علم سيبويه بقدر ما تحاول أن تعيد فهم سيبويه لنظرية العامل في ضوء التعبير الحديث وبمساعدة من منهجية حديثة ، ثم تقوم بتصنيف العوامل على هذين من ذلك .

تنزع (ما) التي عرفت في النحو العربي بـ (الكافة) إلى أحداث تغيير ما في طائفة من العوامل الفعالة مثل (كثر وقل) وغير الفعالة مثل (رب وإن وأن وبعد وحيث) وأشباهها . يظهر هذا التغيير في الجملة على صورة سلب القدرة على إنشاء المجالات التي تقوم بها هذه العوامل وتعمل على تحويل هذه العوامل إلى مقيدات للجملة من خلال ترقيتها معها على نحو يجعل منها « كلمة واحدة » خلا الأمر مع (حيث) إذ إن تركيبها مع (ما) يؤدي إلى تغيير في نوعها العامل إذ تتحول من عامل غير فعال يعمل على إنشاء مجال ملازم للمضاف إليه (سواء أكان للمقولة المفردة أو لمقولة الجملة) إلى عامل غير فعال يعمل على دمج مقولتي جملتين إلى مقولة جملة واحدة كما هو الحال في (إن) الشرطية . وكان سيبويه قد سأل استاذة الخليل عن ذلك فقال : « وسألت الخليل عن إنما وأتماوكانما وحيثما وإنما في قولك : إذا أن تفعل وإنما أن لا تفعل ؟ فقال : هذه حكايات ، لأن (ما) هذه لم تجعل بمنزلة موت في حزموت . ألا ترى أنها لم تغير حيث عن أن يكون فيها اللغتان : الضم والفتح . وإنما تدخل لتضع أن من النصب ، ولتدخل حيث في الجزاء ، فجاءت مفيدة . ولم تجب كعوت في حضر ولا لغوا والدليل على أن (ما) مضمومة إلى (إن) قول الشاعر :

الهوامش

فعله إلى مفعول آخر ... « وجاء فيه : ٢٤ / ١ قوله : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ... » وفي ٢٧ / ١ قوله : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتضت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول » وينظر منه أيضاً : ٢٨ / ١ في تعدية إلى المفعولين المتلازمين وفي ٤١ / ١ منه تعدية إلى ثلاثة مفعولين .

(٦) الكتاب : ٣٤ / ١ « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ... » نحو قولك ذهب عبد الله الذهاب الشديد .

(٧) الكتاب : ٣٥ / ١ « ويتعدى إلى الزمان ... » نحو قولك : نعبت أمس وسأله غداً .

(٨) الكتاب : ٣٥ / ١ « ويتعدى إلى ما أشتق من لفظة اسماً للمكان وإلى المكان ... » نحو : ذهب المنهب البعيد ، وقعدت المكان الذي رأيت

(١) الكتاب : ١٣ / ١ - (طبعة هارون) .

(٢) الكتاب : ١٣ / ١ .

(٣) يشارك مفهوم التمدي عند سيبويه مفهوم الذخاة الخالفين إذ إن التمدي صفة ملازمة للفعل كما يرى سيبويه ، ولا وجود لمعرف عندهم بالفعل اللازم الذي قابله بالفعل المتمدي .

(٤) تظهر هذه الفكرة عند المحدثين خاصة عند الوصفيين البنائيين في أمريكا وألمانيا في (نظرية القدرة البنائية للفعل) وهي تقوم على قدرة الفعل وغير الفعل (كالاسم والوصف) على طلب عناصر محددة في الجملة أو مايسمونه (فتح مواقع خالية) وهم يطلقون على هذه النظرية مصطلح Valenztheorie وهو منقول من ميدان علم الكيمياء إلى ميدان علم اللغة « عن : مدخل إلى دراسة الجملة العربية : ٦٣ - ٦٤ الهامش ^(١) .

(٥) الكتاب : ٣٣ / ١ « هذا باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولم يتعد

- (٩) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧، وينظر الهامشان (١) و (٢) من ص ١٣ منه وقد تعدت المحافظة على هذا الترتيب إلى حالة البناء قبيطىء بالفتح فالكسر فالضم فالوقف. وينظر أيضاً الكتاب: ٣/ ٥٣٦. وينظر الهامش منها ٤/ ١٠١ و ٢٤١ و ٢٤٢. وقد حافظ على الترتيب في الحالة الصوتية أيضاً.
- (١٠) الكتاب: ١/ ٧٩.
- (١١) الكتاب: ١/ ٢١. وينظر: ١/ ٢٣.
- (١٢) الكتاب: ١/ ٢٣٢.
- (١٣) الكتاب: ١/ ٢١١.
- (١٤) الكتاب: ١/ ٢٢٩.
- (١٥) الكتاب: ١/ ٢٣٠.
- (١٦) تصور الحالة القبلية جانباً مهماً في التحليل اللغوي عند سيبويه حتى أن كثيراً من الظواهر لا يتم فهمها عند سيبويه إلا في ضوء تصور قبلي. ولا غرو من عذرها نظرية قائم داخل النظرية اللغوية في الكتاب.
- (١٧) الكتاب: ١/ ٢٣ - ٢٤ وفي مطبعة بولاق «فلا ابتداء أول» حسب وهي أكثر دلالة على المراد وورد أيضاً في بعض مخطوطات الكتاب «فالمبتدأ أول كما كان الواحد... الخ» ينظر: الكتاب كتاب سيبويه: مقدمة الكتاب: ١٩٤ تحقيق د. محمد كاظم البكاء.
- (١٨) ينظر الكتاب: ١/ ١٣ و ١٤ و ١٧ و ١٨ / ٥ و ٩ و ١٢.
- (١٩) الكتاب: ١/ ١١٤.
- (٢٠) الكتاب: ٣/ ٩ - ١٠.
- (٢١) الكتاب: ٣/ ١١٤.
- (٢٢) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٢ (مقدمة المحقق) ونحو ابن السراج فيه إلى أن جعله منهجاً أقام عليه خطة كتابه وكان الاعتماد على ترتيب سيبويه بدا عند المبرد في المعقضب: ١/ ٤ إذ قال: «وإغراب الاسماء على ثلاثة أضرب على الرفع والنصب والجر».
- (٢٣) الخصائص: ١/ ٤٩.
- (٢٤) أسرار العربية: ٢٥.
- (٢٥) ينظر: الاتصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٥٠ - ٥٥١ (المسألة ٧٤). وقد قال الكوفيون بالتمزي إلا أن الدكتور مهدي المخزومي (رحمه الله) عثر عنه بالتجرد في كتابه: مدرسة الكوفة: ٢٩٣.
- (٢٦) ينظر: الرد على النحاة: ٨٥ وما بعدها. وينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث للدكتور محمد عبيد: ٢٤٩ - ٢٦٢.
- (٢٧) ينظر: اشكاليات القراءة وآليات التأويل: ١٩٤ - ٢٠٣.
- (٢٨) ينظر: الخصائص: ١/ ١٠٩ - ١١٠.
- (٢٩) ينظر كتابه: إحياء النحو: ٢٢ - ٤٢.
- (٣٠) ينظر كتابه: في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٦٥ - ٦٩ و ٧٠ و ٨٢ وغيرها.
- (٣١) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٢٧.
- (٣٢) اشكاليات القراءة وآليات التأويل: ١٩٥. ولعل هذا تعريف غير بعيد عن مفهوم علم التركيب الحديث إذ علم التركيب «هو الطريقة التي من خلالها تُنظَّم وترتَّب الكلمات لتبين العلاقات الدلالية داخل الجملة (وبين الجمل)» (علم التركيب: ينفيد كرسنال (مقال مترجم): ١٦٠. وفي دليل الدراسات الاسلوبية: ٣٩ «علم التركيب النحوي هو مجموعة من علاقات الترابط...».
- (٣٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣١ وما بعدها. وكذلك فعل د. محمد عبيد في: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء...: ٢٦٥ وما بعدها.
- (٣٥) الرد على النحاة: ٩٧ - ٩٨.
- (٣٦) الرد على النحاة: ٩٨.
- (٣٧) بلغ عدد المرات التي استعمل سيبويه لفظة عمل ومشتقاتها استعمالاً اصطلاحياً نحواً من (٤٤٦) مرة.
- (٣٨) الكتاب: ١/ ٢٣.
- (٣٩) الكتاب: ١/ ٨٠ - ٨١.
- (٤٠) من الطريف أن نذكر هنا: أن بلومفيلد Bloomfield في نظريته المسماة IC قد استعمل مصطلحاً قريباً جداً من هذا لبيان وجود كلمتين أساسيتين داخل الجملة هما ال Subject وال Predicate. وهذا المصطلح هو layer الذي يعني طبقة من الأرض. كما يشيع عند الانكليز استعمال التعبير الاتي: alayer of clay (طبقة طين)، ونظرية بلومفيلد هذه مشهورة ولها تأثيرات معروفة في الدراسات الحديثة.
- (٤١) إن الأساس اللغوي لهذا المصطلح يشير إلى خصيصة بنائية إذ ورد في العين: ٣/ ١٩ قوله الحد: فصل بين كل شيئين حد بينهما. ومنتهى كل شيء وحده... وحد كل شيء طرف شباهه كحد السنام نحوه... وينظر: المحيط في اللغة: ٣/ ٣١ - ٣٢ (حد).
- (٤٢) ينظر الهامش (٣٩).
- (٤٣) الكتاب: ٢/ ١٢٦.
- (٤٤) استعمل سيبويه لفظة (بش) ومشتقاتها في كتابه نحواً من (٩٨٩) استعمالاً.
- (٤٥) ينظر: العين: ٧/ ٢٢٨ - ٢٢٩ وتاج العروس: ٢/ ٣٨١ (سند).
- (٤٦) الكتاب: ٢/ ١٢٦.
- (٤٧) الكتاب: ٢/ ٧٨.
- (٤٨) العين: ٢/ ١٥٣.
- (٤٩) العين: ٢/ ١٥٤.
- (٥٠) مختار الصحاح: ٤٥٥.

(٥١) بلغ استعمال سيبويه لهذا المصطلح ومشتقاته نحواً من

(١٢٢) استعمالاً .

(٥٢) الكتاب : ٢ /

(٥٣) الكتاب : ١ / ٤٠٦ .

(٥٤) الكتاب : ١ / ٤٠٤ .

(٥٥) الكتاب : ١ / ٨١ .

(٥٦) (٥٧) الكتاب : ١ / ٨٣ .

(٥٨) الكتاب : ١ / ٧٣ - ٧٤ .

(٥٩) الكتاب : ١ / ٧٦ .

(٦٠) (٦١) الكتاب : ١ / ١١٩ .

(٦٢) ترجع هذه الفكرة الى العالم اللغوي الفرنسي تسنيير Tesnière الذي أسس منهج التعلّق النحوي في إطار علم اللغة البنيائي Structural Linguistics عام ١٩٥٩ م . ولعلها من أهم حاجاته فقد « اعتبر الفعل المصروف محور الجملة ، ومركز التركيب فيها ، المتحكم في عناصرها الأساسية ، به يبدأ التحليل ، وإليه يرجع تحديد العناصر التي ترد من الفعل في الجملة عدداً ونوعاً ، وهو العقدة المركزية أو هو عقدة العقد في شجرة التركيب » . عن : مدخل الى دراسة الجملة العربية : (٦٤) وينظر : الجملة العربية . دراسة لغوية نحوية : ٤٢ - ٤٣ . وقد نشأت عن هذه الفكرة نظرية كاملة تدعى : نظرية القدرة البنائية للفعل .

(٦٣) (٦٤) الكتاب : ١ / ٣٤٣ .

(٦٥) ينظر الكتاب : ١ / ١٧١ . على الرغم من تسبوع اختلاف

رؤية البصريين لاسم الفاعل مع الكونيين إلا أنهم في محصل الأمر متفقون على أعماله عمل فعله في بعض المواضع وعدّه اسماً خالصاً في بعضها الآخر . من ذلك توضيح ثعلب للمبرد بشأن رأي الفراء في كون (قائم) فعلاً عند الفراء أو هو اسم لدخول التثوين وهو رأي ظاهره يفيد التناقض : قال ثعلب : « الفراء يقول : قائم فعل دائم لفظه لفظ الاسماء لدخول دلائل الاسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل لانه ينصب فيقال : قائم قياماً ، وضارب زيداً . فالجهة التي هو فيها اسم . ليس هو فيها فعلاً ، والجهة التي هو فيها فعل ، ليس هو فيها اسماً » عن : مدرسة الكوفة : ٢٣٩ .

(٦٦) شرح ابن عقيل : ١ / ٤٦٤ .

(٦٧) الكتاب : ٢ / ١٢٦ .

(٦٨) الكتاب : ١ / ١٣٥ ويؤكد اشتراط وجود الضمير الرابط كون التلازم هنا أوطأ درجة من التلازم الذي ظهر بين الفعل والفاعل .

(٦٩) الكتاب : ١ / ٣٦٦ .

(٧٠) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٥٧ .

(٧١) الكتاب : ٢ / ٨٦ .

(٧٢) الكتاب : ٢ / ١١٤ .

(٧٣) الكتاب : ١ / ٩٩ ، والمصطلح الاستخبار ينظر الكتاب :

١٢٩ / ٢ .

(٧٤) الكتاب : ٢ / ٩٠ .

(٧٥) الكتاب : ١ / ٤٢٠ - ٤٢١ . وينظر منه : ١ / ٣٨٠ - ٣٩٠ .

(٧٦) شرح عيون الاعراب : ٥٠ .

(٧٧) الكتاب : ١ / ٣٥ .

(٧٨) الكتاب : ٣ / ١١٩ .

(٧٩) شرح الكافية : ٢ / ٢٥٤ .

(٨٠) شرح الكافية : ١ / ٢١٨ .

(٨١) ظاهرة التثوين في العربية . الاصول والوظيفية : ٢٣٧ .

(٨٢) الكتاب : ٢ / ٢٢٦ .

(٨٣) الكتاب : ١ / ١٧٥ .

(٨٤) الكتاب : ١ / ١٧٦ - ١٧٧ .

(٨٥) الكتاب : ١ / ١٨٣ .

(٨٦) الكتاب : ١ / ١٩٩ . (يعني بالباب : الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها) .

(٨٧) الكتاب : ١ / ١٩٢ و ٢٠٠ .

(٨٨) عشرون درهماً في كتاب سيبويه : ١٢٢ .

(٨٩) الكتاب : ١ / ١٨٤ .

(٩٠) الكتاب : ١ / ١٨٣ .

(٩١) الكتاب : ١ / ١٨٧ .

(٩٢) الكتاب : ١ / ١٨٧ - ١٨٨ .

(٩٣) الكتاب : ٢ / ٧٨ .

(٩٤) الكتاب : ٢ / ١١٨ .

(٩٥) يلاحظ في هذا الصدد أيضاً أن بناء يفعل ويمثل في ذهن

سيبويه مركز البنية الفعلية في الناحية النحوية لا الصرفية فهو أقرب الى الاسم لا بهامه . فهو ليس مخصصاً بزمان بعينه لاحظ أن سوف عمل (آل) تدفع به الى التخصيص في زعم الخليل في أقل تقدير كما تدفع (آل) بالاسم الى التخصيص . وهذا يعني أنها أقرب صورة لحديث الفعل منه من الفعل الماضي الذي تخصص بزمان بعينه . وكان لهذا أقرب الى اسم الفاعل الذي يعبر عن الحدث منه إلى الماضي الذي يُعنى بالزمان أولاً . وتظهر مركزية الزمان في ذهب ونحوها من الافعال الماضية عند سيبويه كونها بمفردة (كان منه ذهب) . إذ تشير (كان) إلى هذه المركزية بذكرها أولاً . ينظر : الكتاب : ١٠ / ٣٤ .

(٩٦) الكتاب : ١ / ٢٣ - ٢٤ .

(٩٧) المختضب : ٤ / ٧٧ .

(٩٨) عشرون درهماً في كتاب سيبويه : ١٢٤ .

(٩٩) الكتاب : ٢ / ١٦١ .

(١٠٠) الكتاب : ٣ / ٣٣١ .

(١٠١) الكتاب : ٤ / ١٤٥ .

(١٠٢) الكتاب : ٣ / ١٣٠ .

(١٠٣) ينظر الكتاب : ٣ / ١٢٩ .

- إحياء النحو / إبراهيم مصطفى / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / ١٩٥٩ .
- أسرار العربية / الأفياري
- إشكاليات القراءة وآليات التأويل / د . نصر حامد أبو زيد / المركز الثقافي العربي بالمغرب / ط ٤ / ١٩٩٦ .
- الأصول في النحو / أبو بكر ابن السراج النحوي البغدادي (ت ٢١٦ هـ) تحقيق د . عبد الحسين الفتلي / مطبعة النعمان بالتجف الاشرف / ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث / د . محمد عيد / عالم الكتب / مطبعة دار نشر الثقافية بالقاهرة / مصر / ١٩٧٣ .
- الانتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين / كمال الدين أو البركات الاتباري (٥٧٧ هـ / ومعة) (الانتصاف من الانتصاف) / محمد محيي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية / بيروت / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- تاج المروس من جواهر القاموس / السيد محمد المرتضى الحسيني / نشر مركز الكتب الثقافية / المطبعة الخيرية المنشأة بمصر / ط ١ / ١٣٠٦ هـ .
- الجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية / د . محمد إبراهيم عبادة / منشأة المعارف بمصر / مطابع بورسعيد للطباعة / ١٩٨٨ .
- الخصائص / أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٥ هـ) / تحقيق ، محمد علي النجار / دار الهدى للطباعة والنشر / بيروت / ط ٢ / د . ت .
- دليل الدراسات الاسلوبية / د . جوزيف ميشال شريم / المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع / بيروت / ط ١ / ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- الرد على النحاة / ابن مضاء القرطبي / تحقيق : د . شوقي ضيف / دار الفكر العربي / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / القاهرة / ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / بهاء الدين بن عقيل الهمداني المصري (٧٦٩ هـ) ومعة : منحة الخليل بتحقيق شرح ابن عقيل / محمد محيي الدين عبد الحميد / مطبعة السعادة / ط ١٤ / ١٣٨٤ هـ . مطبوعة بالاقوسيت / مطبعة دار أوفستيت المنبو / بغداد / ١٩٨٦ .
- شرح عيون الاغراب / ابو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩ هـ) / تحقيق د . جميل حذا حداد / مطبعة المنار / الارمن / ط ١ / ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م .
- شرح الكافية وهو كتاب انكافية في النحو لابن الحاجب / شرحها : رضي الدين محمد بن الحسن الاسطراباذي النحوي (٦٨٨ هـ) / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٩٨٤ .
- ظاهرة التنوين في العربية ، الاصول والوظيفية / د . غالب فاضل المطليبي / مجلة كلية التربية بالجامعة المستنصرية / ع ٢ / ١٩٩٥ . (عدد خاص بالمؤتمرات العلمي الثامن للكلية) .
- عثرون درهماً في كتاب سيبويه / جي . آر . كارتو / ترجمة : د . عبد اللطيف الجعيلي ود . حاتم صالحي الضامن / مجلة المورد العراقية / ع ١ / ١٩٨٧ م .
- علم التركيب / ديفيد كوستال / ترجمة د . مازن الوعر / مجلة البحرين الثقافية / ع ١٠ / ١٩٩٦ .
- كتاب العين / أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) / تحقيق د . مهدي المخزومي ود . إبراهيم السامرائي / دار الرشيد للنشر / دار الخلود للطباعة والنشر / بيروت / ١٩٨١ .
- في النحو العربي ، نقد وتوجيه / د . مهدي المخزومي / المكتبة العصرية / بيروت / ط ١ / ١٩٦٤ .
- الكتاب - كتاب سيبويه / أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٥ هـ) / تحقيق : عبد السلام محمد هارون / عالم الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت / مطابع الهيئة المصرية للكتاب / ١٩٧٥ .
- الكتاب : كتاب سيبويه ، مقدمة الكتاب / سيبويه / د . محمد كاظم البكاء / مجلة المورد العراقية / ع ١ / ١٩٩٠ م .
- اللغة العربية معناها ومبناها / د . تمام حسان / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٧٩ .
- مختار الضحاح / محمد بن أبي بكر الرازي / دار الرسالة / الكويت / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- المحيط في اللغة / الصاحب بن عباد / تحقيق د . محمد حسن آل ياسين / دار الرشيد للنشر / دار الحرية للطباعة / منخل إلى دراسة الجملة العربية / د . محمد أحمد تحلة / دار النهضة العربية / بيروت / ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / د . مهدي المخزومي / مطابع دار الرائد العربي / بيروت / ط ٢ / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- المختضب / أبو العباس الفهردي (ت ٢٨٥ هـ) / تحقيق د . محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتب / القاهرة
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / د . نهاد الموسى / المؤسسة العربية للدراسات والنشر / ط ١ / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- إحياء النحو / إبراهيم مصطفى / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / ١٩٥٩ .
- أسرار العربية / الأفياري
- إشكاليات القراءة وآليات التأويل / د . نصر حامد أبو زيد / المركز الثقافي العربي بالمغرب / ط ٤ / ١٩٩٦ .
- الأصول في النحو / أبو بكر ابن السراج النحوي البغدادي (ت ٢١٦ هـ) تحقيق د . عبد الحسين الفتلي / مطبعة النعمان بالتجف الاشرف / ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث / د . محمد عيد / عالم الكتب / مطبعة دار نشر الثقافية بالقاهرة / مصر / ١٩٧٣ .
- الانتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين / كمال الدين أو البركات الاتباري (٥٧٧ هـ / ومعة) (الانتصاف من الانتصاف) / محمد محيي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية / بيروت / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- تاج المروس من جواهر القاموس / السيد محمد المرتضى الحسيني / نشر مركز الكتب الثقافية / المطبعة الخيرية المنشأة بمصر / ط ١ / ١٣٠٦ هـ .
- الجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية / د . محمد إبراهيم عبادة / منشأة المعارف بمصر / مطابع بورسعيد للطباعة / ١٩٨٨ .
- الخصائص / أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٥ هـ) / تحقيق ، محمد علي النجار / دار الهدى للطباعة والنشر / بيروت / ط ٢ / د . ت .
- دليل الدراسات الاسلوبية / د . جوزيف ميشال شريم / المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع / بيروت / ط ١ / ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- الرد على النحاة / ابن مضاء القرطبي / تحقيق : د . شوقي ضيف / دار الفكر العربي / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / القاهرة / ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / بهاء الدين بن عقيل الهمداني المصري (٧٦٩ هـ) ومعة : منحة الخليل بتحقيق شرح ابن عقيل / محمد محيي الدين عبد الحميد / مطبعة السعادة / ط ١٤ / ١٣٨٤ هـ . مطبوعة بالاقوسيت / مطبعة دار أوفستيت المنبو / بغداد / ١٩٨٦ .
- شرح عيون الاغراب / ابو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩ هـ) / تحقيق د . جميل حذا حداد / مطبعة المنار / الارمن / ط ١ / ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م .

■ الموردة

٣ الحوار مع الآخر . د . محمد البكاء

■ بحوث ودراسات

٦ المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيويو
د . غالب المطلبي و . د . حسن عبد الغني الأسدي

٢١ الفكر التخطيطي لمدينة العراق القديم
د . حيدر عبد الرزاق و نوفل ناظم هندي

٥٠ ولاية البصرة المغربية وأماؤها
د . محمد سعيد رضا

٦١ لسان الدين بن الخطيب الناقد في كتاب الإحاطة
د . نزهة حسن

■ نصوص محققة

٦٨ الكافي في علمي العروض والقوافي : للقناني
تحقيق : د . أنقاز عطا الله محسن العاني

■ بيبليوغرافيا

٨٤ أسماء الأماكن الاندلسية
كاظم سعد الدين

■ قراءة في نص قديم

٩٨ حكاية الأقوال في رسالة الفقهاء
أحمد السماوي

■ نقد وتعقيب

١٠٦ مخطوطة حماسة أبي تمام بتفسير أحمد بن فارس
عباس هاني الجواخ

١٢٢ أخبار التراث العربي اعداد : حسن عريبي

١٢٨ المحتوى

ALMAWRID

QUARTERLY JOURNAL OF CULTURE AND HERITAGE

ISSUED BY

HOUSE OF GENERAL CULTURAL AFFAIRS
MINISTRY OF CULTURE AND INFORMATION

Volume 27 — Number — 3 — 1999

Editor — in — Chief

Dr . MUHAMMAD AL -BAKKĀ'

تصميم الغلاف
جنان عدنان

السعر : ٢٠٠ دينار